محللون: مشتريات صناديق الاستثمار والمخاوف السياسية قد تصل بسعر النفط لمئة دولار للبرميل

لندن ـ من راندي فابي:

يقول محللون ان موجة من عمليات الشراء الجديدة لصناديق الاستثمار والمخاوف السياسية ستدفع اسعار النفط على الارجح الى مرتفعات قياسية جديدة قريبا بل ان بعضهم تنبأ ان تقفز الاسعار في نهاية الامر الى مئة دولار للبرميل.

وكانت مخاوف نقص امدادات المعروض في نيجيريا وايران ودول اخرى رئيسية منتجة للنفط قد قفزت باسعار النفط الخام الامريكي 13 في المئة حتى الان هذا العام لتصبح على مسافة دولارين من اعلى مستوى لها على الاطلاق 70,85 دولار الذي سجلته اواخر آب (اغسطس) عام 2005 في اعقاب ما خلفت الاعاصير من اضرار في الولايات المتحدة.

وتنبأ محللون ان السوق سوف تحقق مزيدا من الانتعاش اذ أن اسعار النفط المرتفعة لم تؤد الى تراجع الطلب العالمي على النفط. وقالت ديبورا وايت المحللة في مؤسسة «اس. جي. سي.اي.بي» في باريس «من الواضح تماما ان بمقدورنا تجاوز مستوى 70 دولارا دون مشكلة كبيرة».

واضافت «نحن نشهد ضخ مبالغ ضخمة في اسواق الطاقة من جانب صناديق الاستثمار. ومن الواضح تماما من حركة الاسعار انها لم تتوقف».

وقال محللون ان الاسعار قد تصل الى ذروتها حوالي 80 دولارا للبرميل وهو مستوى يماثل الاسعار بعد حساب التضخم التي اعقبت الثورة الايرانية عام 1979.

وبعد مرور 27 عاما على هذا الحدث فان السوق تركز اهتمامها مرة اخرى على هذه الدولة الواقعة في الشرق الاوسط اذ تتنازع طهران والغرب بشأن برنامجها النووي.

وقال اوليفييه جاكوب من مؤسسة بتروماتركس ومقرها سويسرا وهي مؤسسة للتحليلات النفطية «حتى اذا لم يحدث انقطاع محتمل لامدادات النفط الايرانية فان الاسعار قد تصل الى ما بين 75 الى 80 دولارا للبرميل».

وقال محللون انه حتى تبقى الاسعار عند تلك المستويات سيتعين على ايران او دولة اخرى رئيسية منتجة للنفط ان تقطع امداداتها النفطية عن السوق. واذا حدث ذلك فانه سيدفع وكالة الطاقة الدولية الى اطلاق كيمات من مخزونات الطوارئ الحكومية للحيلولة دون ارتفاع الاسعار اكثر.

وقال ايان هندرسون وهو مدير صندوق في جي بي مورغان فليمنغ ان الاسعار سوف تواصل الصعود مادام الطلب على النفط قويا. وقال هندرسون «الرادع النهائي لسوق النفط هو وصول الاسعار الى مستوى تصبح عنده ابعد من متناول المستهلكين من قائدي السيارات واعتقد انهم سيواصلون تنفيذ خططهم الخاصة بالسفر حتى لو وصلت اسعار النفط الى 100 دولار للبرميل».

واتفق المحللون على ان اوبك، وهي مصدر اكثر من ثلث امدادات النفط في العالم، لن يكون لها تأثير يذكر في حالة وقوع أزمة، فالمنظمة التي تنتج بالفعل قريبا من اقصى طاقة لها قالت مرارا انها تريد ان يكون سعر النفط في نطاق من 50 الى 60 دولارا.

وقال جاكوب «تستطيع اوبك ان تدلي بما تشاء من تصريحات لكنهم في الواقع لا يستطيعون ان يفعلوا شيئا». غير ان بعض المحللين حذروا بقولهم ان السوق قد تهوي بسهولة مثلما صعدت.

وقال بنك بي.ان.بي (باريبا) في مذكرة بحثية «الانتعاش الحالي للاسعار مرتبط ارتباطا حيويا بما اذا كان من الممكن استمرار حدة الانباء في الوقت الراهن ولاسيما مع سلامة العوامل الاساسية للسوق في الربع الثاني للعام».

وكانت وكالة الطاقة الدولية قالت ان الاسواق العالمية تشهد وفرة المعروض من النفط وان منتجي اوبك الاخرين سدوا النقص في امدادات النفط النيجيرية الذي يبلغ الان نحو 500 الف برميل يوميا.

وفي شباط (فبراير) هوت الاسعار اكثر من 11 دولارا في نحو اسبوعين بعد زيادة كبيرة في مخزونات الوقود في الولايات المتحدة وانحسار طفيف في التوترات السياسية.

وقال بنك بي.ان.بي باريبا في مذكرته «الهبوط السريع لسعر النفط في النصف الاول شباط (فبراير) يعيد الى الاذهان كيف ان العوامل الاساسية الطاغية يمكن في بعض الاحيان ان تكون فعالة».

وكالة الطاقة ترفع تقديراتها للطلب على نفط أوبك

لندن ـ من أليكس لولر:

قالت وكالة الطاقة الدولية امس الاربعاء ان منظمة أوبك ستحتاج الى ضخ كميات من النفط أكبر مما كان متوقعا من قبل لتلبية الطلب العالمي المتزايد وتغطية نقص في امدادات منتجين اخرين مثل روسيا.

وأضافت أيضا الوكالة التي تقدم النصح في مجال الطاقة الى 26 دولة صناعية أنها لا تتوقع أن تهدأ قريبا المخاوف المتعلقة بالامدادات الايرانية الناجمة عن خلاف طهران النووي مع الغرب وبفاقد الانتاج في نيجيريا.

وكانت هذه المخاوف قد دفعت أسعار النفط هذا الاسبوع قرب مستوى قياسي. وارتفع سعر الخام الامريكي لما يقرب من 70 دولارا للبرميل في الوقت الذي تسبب فيه العنف الدائر في نيجيريا في خفض انتاج البلاد بما يقرب من الربع مما زاد من المخاوف المتعلقة بالامدادات.

وتنتج بالفعل معظم الدول الاعضاء في أوبك بمستوى يقترب من طاقتها الانتاجية الكاملة. ودفعت زيادة الاستهلاك عن المتوقع في الشرق الاوسط ودول اسيا المطلة على المحيط الهادي وكالة الطاقة لزيادة تقديراتها للطلب العالمي هذا العام بواقع 300 ألف برميل يوميا لتصل الى 85,1 مليون برميل في اليوم. لكن الوكالة خفضت توقعاتها للزيادة في استهلاك النفط هذا العام بمقدار 20 ألف برميل يوميا الى 1,47 مليون برميل يوميا وقالت ان الطلب سيعلو مع انخفاض تكاليف النفط. وأضافت «سيستمر النمو الاقتصادي العالمي القوي في دعم الطلب على منتجات النفط لكن الاثار السلبية لارتفاع أسعار النفط واضحة في معظم المناطق».

وتابعت «لولا ارتفاع الاسعار لزاد الطلب على النفط على نحو أقوى بكثير بلا شك».

ويظل معدل الزيادة المتوقع هذا العام أعلى من معدل الزيادة في العام الماضي والذي بلغ 1,05 مليون برميل يوميا. وقال كيفن نوريش المحلل في باركليز كابيتال في لندن «تشير البيانات الى انخفاض المعروض في السوق بينما يجري تعديل الطلب بالزيادة».

وجاء في تقرير وكالة الطاقة ان تزايد الطلب مصحوبا بانخفاض الامدادات من دول غير أعضاء في أوبك يزيد من العبء على أوبك هذا العام. وأضاف أن أوبك ستحتاج الى ضخ 29,4 مليون برميل يوميا هذا العام بزيادة 400 ألف برميل يوميا عن توقعات الشهر الماضي وبتراجع قدره 300 ألف برميل يوميا عما أنتجه الاعضاء في اذار (مارس). وفي مارس انخفضت امدادات النفط العالمية بواقع 125 ألف برميل يوميا لتصل الى 84,5 مليون برميل يوميا لاسباب ترجع في جانب منها الى انخفاض الانتاج من نيجيريا وكندا وبريطانيا. وحذرت الوكالة من أن تعثر الانتاج يطيل أمد تأخر انتعاش الامدادات في الدول غير الاعضاء في أوبك الى الربع الثاني من عام 2006. وقالت في تقريرها «سوء الاحوال الجوية والمشاكل الفنية والتأخر في بدء التشغيل والاضرابات أثرت على الارجنتين والبرازيل والاكوادور وبوليفيا وبيرو وكندا والهند وفيتنام والسودان وتشاد واليمن».

وجاءت الامدادات أدنى من معظم التوقعات خلال العام الماضي بعد أن ألحقت الاعاصير التي اجتاحت خليج المكسيك أضرارا بمنصات الانتاج. وقال التقرير ان انتاج الدول غير الاعضاء في أوبك في عام 2006 قد يكون أقل من التوقعات بما بين 300 و400 ألف برميل يوميا. وتتوقع وكالة الطاقة الان أن يزيد انتاج الدول غير الاعضاء في أوبك بواقع 1,15 مليون برميل يوميا هذا العام وهو أقل من المتوقع كما خفضت تقديراتها لنمو الانتاج في روسيا.

وذكرت أن روسيا ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم ستزيد الانتاج بنسبة 2,8 في المئة ليصل المتوسط الى 9,75 مليون برميل يوميا هذا العام. وتسبب انخفاض درجات الحرارة عن معدلاتها المعتادة في غرب سيبيريا في تراجع الانتاج الروسي في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير). كما خفضت الوكالة توقعاتها للانتاج من شركة سيبنفت التي اشترتها شركة جازبروم للغاز. لكن الانتاج استقر من شركة يوكوس الروسية التي اضطرت لبيع وحدة الانتاج الرئيسية لسداد ضرائب متأخرة بلغت 33 مليار دولار وذلك بعد انخفاضه العام الماضي. وقال لورانس ايجلز رئيس قسم صناعة وأسواق النفط في وكالة الطاقة «تعين تعديل نمو الامدادات الروسية في العام الماضي بالنقصان بسبب المشاكل المحيطة بشركة يوكوس».

وأضاف «لكن حدث نمو في قطاعات أخرى عوض فيما يبدو أثر انخفاض انتاج يوكوس».

ايران تتجه لتقديم طلبيات شراء 30 ناقلة للغاز الطبيعي المسال

سنغافورة ـ من لوك باتشيموثو:

قال مسؤول بارز بشركة الناقلات الوطنية الايرانية امس الاربعاء ان الشركة الحكومية استثمرت نحو مليارى دولار في 17 ناقلة نفط جديدة وقد تطلب 30 ناقلة أخرى للغاز الطبيعي المسال بحلول نهاية هذا العام.

وتهدف الشركة لان تصبح من كبرى شركات نقل الطاقة في العالم وستسجل السفن خارج ايران بمقتضى اتفاقات التمويل لتستمر في العمل في حال فرض عقوبات على البلاد في أطار خلافها النووي مع الغرب.

وقال شسيدان سيد حبيب الله المدير التجاري للشركة ومقرها طهران لرويترز في حديث هاتفي «نحن نفكر في متطلباتنا الداخلية لكننا نفكر كذلك في أن نصبح شركة عالمية». وأضاف أن الشركة تنتظر حاليا تسلم 13 ناقلة نفط عملاقة تتراوح حمولة الواحدة بين 315 الف و318 الف طن في الفترة ما بين نهاية عام 2007 وأوائل عام 2009.

ويزيد بذلك اسطولها من الناقلات العملاقة الى 28 ناقلة.

وقال سيد حبيب الله «هذه اضافات وليست للاحلال لان أسطولنا حديث للغاية في الوقت الراهن ويبلغ متوسط عمر السفن نحو عشر سنوات».

وتضم أراضي ايران نحو 11 بالمئة من احتياطيات العالم من النفط وثاني أكبر احتياطيات من الغاز. وتضخ نحو اربعة ملايين برميل يوميا للاسواق العالمية يوجه نحو 60 بالمئة منها الى اسيا والباقي الى اوروبا.

ودفع تصاعد التوترات بشأن برنامجها النووي سعر مزيج برنت خام القياس الاوروبي الى الارتفاع لمستويات قياسية هذا الاسبوع. وقالت الولايات المتحدة انه اذا استمرت ايران في السير «في الاتجاه الخاطئ» فانها ستبحث خطوات مستقبلية مع مجلس الامن الدولي لفرض عقوبات عليها.

وقال سيد حبيب الله «بمقتضى اتفاقات التمويل مع البنوك سيتم رفع أعلام مناسبة على السفن... لم نكن نشعر بقلق كبير».

ويمكن لملاك السفن تسجيلها تحت أعلام اجنبية غير ان مصادر من القطاع قالت ان السفن المملوكة لايران قد تظل موضوعة على القائمة السوداء اذا فرضت عقوبات على البلاد.

وفي الوقت الراهن تستخدم الشركة وهي وحدة تابعة لشركة النفط الايرانية الوطنية السفن في نقل خامها ومنتجاتها النفطية كما تؤجر ناقلات لشركات نفط.

وقال سيد حبيب الله ان الشركة تتطلع لزيادة أعمالها في آسيا لكنه قال انها لم تبرم بعد اتفاقات طويلة الاجل مع شركات كبرى في المنطقة. وأضاف «من الطبيعي بالنسبة لنا ان نتطلع للمزيد من الاعمال في اسيا. ليس لدينا أي ارتباطات طويلة الاجل أو دائمة... نحن نتطلع للمزيد من الاعمال في السوق الفورية».

وتزدهر تجارة النفط بين الشرق والغرب مع نمو الطلب على الطاقة في الصين والهند.

وقال سيد حبيب الله أن الشركة رغم انها لم تطرح بعد مناقصات لشراء الناقلات الا انها على الارجح ستفعل ذلك قبل نهاية العام لتسهيل بدء العمل في ميناء للغاز الطبيعي تابع للشركة في عام 2009.

وقال المحللون ان هذا جهد طموح خاصة وان المراسي في موانئ الصين واليابان وكوريا الجنوبية مشغولة بالكامل حتى عام 2009.

وقدر اقتصادي يعمل في مجال الشحن تكلفة سفن نقل الغاز الطبيعي التي تريدها ايران بنحو 7,5 مليار دولار.

وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال اذ قلل تعطل الامدادات ونمو الطلب من الشحنات الفورية. وتبلغ احتياطيات ايران المؤكدة من الغاز الطبيعي نحو 940 تريليون قدم مكعب.

نائب امريكي يهاجم السرية المفروضة على صفقة شراء دبي شركة بريطانية لصنع السلاح

واشنطن

من سوزان كورنويل:

انتقد نائب ديمقراطي امريكي السرية التي تفرضها ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش على المراجعة الامنية التي تجريها عن شركة مملوكة لدبي تعتزم شراء عدد من المصانع في الولايات المتحدة تنتج معدات عسكرية للمتعاقدين في مجال الدفاع. وتراجع لجنة الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة وهي لجنة تشارك فيها عدة وزارات وهيئات بقيادة وزارة الخزانة صفقة قيمتها 1,24 مليار دولار تشتري بموجبها شركة دبي انترناشونال كابيتال المملوكة للدولة شركة دونكاسترز وهي شركة هندسية بريطانية بها رأس مال امريكي.

وتملك دونكاسترز مصانع في تسعة مواقع في الولايات المتحدة تنتج قطعا لمتعاقدين في مجال الدفاع.

وأثارت صفقة دبي مخاوف امنية لدى النائب الديمقراطي جون بارو من جورجيا الذي يمثل دائرة بها مصنع ينتج محركات دبابات. وصرح بارو بان احجام وزارة الخزانة عن مناقشة المقترحات الجديدة معه يثبت انها لم تتعلم كثيرا من غضب الكونغرس من صفقة اخرى الغيت الان كانت ستسمح لشركة أخرى من دبي بادارة بعض الموانيء الامريكية.

وقال بارو في حديث هاتفي مع رويترز «اذا كنت لا استطيع ان اعرف من حكومتي ما يحدث فذلك معناه انه لا توجد مراقبة من الكونغرس... نحن (المشرعين) لا نستطيع ان نعرف اشياء».

وهناك تشابه بين صفقة دونكاسترز وصفقة الموانئ. فالاثنتان متعلقتان بشركتين مملوكتين لدبي تشتريان شركة بريطانية بها أصول امريكية. وفي صفقة الموانئ اشترت شركة موانئ دبي العالمية شركة بريطانية تدير موانئ امريكية. وتراجع لجنة الاستثمارات الاجنبية اي صفقات لشراء شركات امريكية من زاوية مخاوف الامن القومي ووافقت اللجنة في بادئ الامر على صفقة الموانئ.

ووسط الضجة التي اثيرت حول صفقة شركة موانئ دبي العالمية في اوائل اذار (مارس) اعلنت ادارة بوش انها ستبدأ مراجعة امنية لصفقة دونكاسترز تستمر 45 يوما. وصرح بارو بانه اطلع على تقارير اعلامية من دبي تقول انه من المتوقع ان توافق لجنة الاستثمارات الاجنبية الامريكية على صفقة دونكاسترز على وجه السرعة اليوم الخميس.

وقال بارو انه سأل كيفن فورمر مساعد وزير الخزانة للشؤون التشريعية عن هذه التقارير الثلاثاء فقال انه لا يعرف ما اذا كانت اللجنة ستتخذ قرارا في هذا الصدد ومتى. واستطرد قائلا «انت لا تعرف حتى المخاوف (الامنية) التي قد تكون اثيرت».

وابدى بارو تحفظه على بيع مصانع تنتج معدات عسكرية للولايات المتحدة الى شركة من دبي. وكرر بارو نفس المخاوف التي اثيرت في صفقة الموانئ ومنها ان اثنين من الخاطفين المشاركين في هجمات 11 ايلول (سبتمبر) عام 2001 على الولايات المتحدة جاءا من دولة الامارات العربية المتحدة وان تمويل القاعدة مر عبر بنوك اماراتية.

وانتقدت ادارة بوش كثيرا لفشلها في اطلاع الكونغرس على صفقة الموانئ. ويقول بارو ان التزام وزارة الخزانة الامريكية الصمت هذه المرة ايضا يثير القلق. ورفض متحدث باسم وزارة الخزانة التعليق على صفقة دونكاسترز.

امريكا: تراجع العجز التجاري الى 65,7 مليار دولار في شباط

■ واشنطن ـ رويترز: قالت وزارة التجارة الامريكية امس الاربعاء ان العجز التجاري انخفض بنسبة 4,1 بالمئة في شباط (فبراير) الى 65,7 مليار دولار اذ انخفضت الواردات بأكبر قدر خلال نحو عام وتراجع العجز التجاري مع الصين بنسبة 22,7 بالمئة.

وكان محللون من وول ستريت حي المال والاعمال في نيويورك قد توقعوا أن يخفض ضعف طلب المستهلكين وتراجع أسعار النفط العجز التجاري الشهري بمقدار مليار دولار فقط عن مستواه القياسي المسجل في كانون الثاني (يناير).

وعدلت وزارة التجارة العجز في كانون الثاني بالزيادة قليلا الى 68,6 مليار دولار. ويظل العجز التجاري في شباط هو ثالث أكبر عجز على الاطلاق مما يشير الى أن العجز التجاري السنوي قد يتجاوز المستوى القياسي المسجل العام الماضي والبالغ 723,6 مليار دولار ما لم يبدأ في الانكماش بمعدل أسرع في الشهور المقبلة.

وانخفضت الواردات الامريكية بنسبة 2,3 بالمئة في شباط الى 178,7 مليار دولار وهو أكبر انخفاض شهري منذ اذار (مارس) عام 2005 لكن تظل قيمة الواردات هي ثاني أكبر قيمة على الاطلاق بعد مستواها القياسي في كانون الثاني.

وكان العديد من المحللين قد توقعوا أن تتراجع الواردات بعد ارتفاعها في الشهر الاول من عام 2006.

وانخفض العجز التجاري مع الصين الذي يمثل حساسية سياسية بدرجة كبيرة الى 13,8 مليار دولار في شباط وهو أدنى مستوياته منذ آذار 2005.

ويأتي انخفاض العجز الذي يعكس تراجعا بنسبة 16,2 في الواردات وزيادة بنسبة 17 بالمئة في الصادرات قبل اسبوع فقط من لقاء الرئيس الامريكي جورج بوش مع الرئيس الصيني هو جيان تاو في البيت الابيض والمتوقع ان يحثه فيه على اتخاذ اجراءات بشأن عدد من القضايا التجارية المزعجة منها سياسة الصرف الصينية.

وبلغت قيمة الصادرات الامريكية للصين 4,1 مليار دولار في شباط وهو أعلى مستوى لها على الاطلاق. وهبطت الصادرات الامريكية الاجمالية بنسبة 1,2 بالمئة في شباط الى 113 مليار دولار لكنها تظل ثاني أكبر قيمة للصادرات بعد مستواها القياسي في كانون الثاني.

وقالت وزارة التجارة ان متوسط سعر واردات النفط ارتفع بنحو دولارين للبرميل في شباط الى 53,72 دولار، لكن قيمة واردات النفط انخفضت قليلا الى 15,6 مليار دولار لانخفاض الكميات.

وبلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة للدول الاعضاء في أوبك 3,3 مليار دولار وهو ثاني أعلى مستوى لها على الاطلاق بعد ان بلغت 3,4 مليار دولار في كانون الاول (ديسمبر) عام 1997 .

تساؤلات في المانيا حول تسهيل شرودر منح قرض لمشروع تقوده شركة غاز روسية قبيل انضمامه اليها لتولي منصب عال فيها

برلين ـ من ستيفان نيكولا:

مع ازدياد التكهنات بأن المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر كان على علم بالقرض الذي منحته الحكومة الألمانية لشركة غازبروم العملاقة للطاقة الروسية بقيمة 2.1 مليار دولار قبل أيام قليلة على مغادرته منصبه للانضمام إلى الشركة الروسية، تلوح في الأفق ملامح فضيحة جديدة في الشركة يتورط فيها كبار الموظفين الحكوميين السابقين.

وبمجرد شيوع أنباء ترؤس شرودر للمجلس الاستشاري لشركة أنابيب غاز شمال أوروبا في كانون الأول (ديسمبر) الماضي انطلقت الانتقادات من كل حدب وصوب . وحث النواب في الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي يتزعمه شرودر زعيمهم السابق على رفض تولي المنصب.

وتنوي الشركة بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا يمر تحت بحر البلطيق. وتملك شركة غازبروم نسبة 51 % من أسهم المشروع فيما تتقاسم شركتان ألمانيتان باقي الأسهم.

وشركة غازبروم مملوكة للدولة الروسية، ويقدّر الخبراء أصولها بحوالي 150 مليار دولار ـ أي ما يعادل الناتج القومي لأيرلندا تقريباً.

وفي حين أن غازبروم تهيمن على سوق الطاقة الروسية من خلال مواردها من الغاز الطبيعي، إلا أنها تملك حصصاً في حوالي 162 شركة تتراوح أعمالهما من المصارف إلى المؤسسات الإعلامية.

وتورط مستشار ألماني سابق مع شركة مثل غازبروم لا سابقة له، غير أن الجدل لا يتوقف عند هذا الحد. فقبل أسابيع قليلة من تسليم شرودر منصبه إلى المستشارة الألمانية الجديدة أنجيلا ميركل، قام مع صديقه الحميم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدفع مشروع الشركة الجديدة بشكل كبير. وفي خطوة سريعة مفاجئة، قام الزعيمان بتوقيع عقد إنشاء الشركة بقيمة 8.4 مليار دولار قبل 10 أيام من موعد الانتخابات الألمانية العامة في 18 أيلول/ سبتمبر 2005.

وانتقد أحد أبرز رموز المعارضة السياسية الألمانية غيدو فسترفالي اشتراك شرودر بمشروع أنابيب نقل الغاز الطبيعي قائلاً إن شرودر «سلّم المشروع إلى شركة ثم انضم إليها» مضيفاً أن مثل هذا العمل غير أخلاقي.

وفي الشهر الماضي، تمكن شرودر من إسكات فسترفالي في المحكمة حين استصدر حكماً منعه من الإدلاء بأي تعليقات مستقبلية حول وظيفته في المجلس الاستشاري لشركة أنابيب نقل الغاز الطبيعي.

غير أن الفضيحة تزودت في الأسبوع الماضي بوقود جديد عندما نشرت صحيفة (سويدوتشي زايتونغ) تقريراً ذكرت فيه أن حكومة شرودر وافقت على إعطاء قرض بقيمة 2.1 مليار دولار إلى شركة غازبروم. وقد اتخذ القرار في وقت كانت فيه الملامح السياسية المستقبلية لألمانيا غير أكيدة.

وأشارت مجلة (دير شبيغل) إلى أن وزير الاقتصاد الألماني السابق وولفغانغ كليمنت وقع عقد القرض في 28 تشرين الأول (أكتوبر) بعد أن مرر عبر جميع الخطوات الرئيسية الضرورية. وقام كايو كوخ فيسر أحد كبار موظفي وزارة المالية بوضع توقيعه على العقد الذي يفيد مؤسستين مصرفيتين ألمانيتين أيضاً وهما مصرف دويتشه بانك ومصرف اي سي اكس. ومنذ توقيع العقد، انضم كوخ فيسر إلى دويتشه بانك ورفض الإدلاء بأي تعليق صحافي.

وسارع شرودر إلى نفي علمه بعقد القرض. وأكّد مساعدوه السابقون الذين ساهموا في تدبير العقد عدم معرفته بذلك مضيفين أنهم «تعمدوا» عدم إطلاع شرودر عليه.

وإعطاء قروض من أجل مشاريع الطاقة أمر عادي على المستوى الوطني، غير أنها في حالة الشركات الأجنبية أمر نادر الحصول، لكن برلين قامت بما تعتبر أنه مصلحة ألمانية.

وفي مقابلة مع صحيفة (هاندلسبلات) الاقتصادية، قال شرودر أن غازبروم لن تأخذ القرض بأي حال.

غير أن مجلة (شبيغل) قالت الاثنين الماضي نقلاً عن أحد كبار المسؤولين في مصرف دويتشه بانك أن «غازبروم لم تبلغنا لغاية اليوم نيتها في التراجع عن الحصول على القرض».

ودعا حزب الديمقراطيين الأحرار الذي يتزعمه فسترفالي إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تتولى التحقيق في المسألة. وخلال ولايته الثانية (2005 ـ 2002) طوّر شرودر علاقة شخصية مع بوتين وتحاشى ذكر السجل السيء لحقوق الإنسان في روسيا ووصف الرئيس الروسي بـ«الديمقراطي النظيف».

السؤال الذي يدور في اذهان الجميع هو: هل تكون الوظيفة في المجلس الاستشاري للشركة التي تدر عليه ما يقارب 300 ألف دولار كراتب سنوي هدية من بوتين إلى المستشار الألماني السابق مهندس علاقات الصداقة الروسية الألمانية؟ وهل كان شرودر على علم بمستقبله في الشركة قبل أن يضغط من أجل تمرير المشروع؟

وينفي شرودر هذه التساؤلات بشدة إلى جانب نفي علمه بأمر القرض. أما فيما يتعلق بمنصبه في المجلس الاستشاري فيقول أنه فخور برئاسة المجلس قائلاً أن المشروع حيوي ومهم جداً بالنسبة لأمن لطاقة في ألمانيا.

ويحتل أمن الطاقة سلّم الأولويات في أوروبا حاليا وسط المخاوف من أن ترتفع أسعار النفط نظراً للصراعات القائمة في الشرق الأوسط والمخاوف حيال الموقف الروسي المهيمن فيما يتعلق بتوريد الغاز الطبيعي إلى أوروبا.

وتسببت تهديدات شركة غازبروم في العام الماضي بوقف ضخ الغاز الطبيعي إلى أوكرانيا في حال لم توافق على دفع ثمن أعلى من الذي تدفعه، بإثارة القلق في برلين وغيرها من العواصم الأوروبية.

ومن المقرر أن ينتهي العمل بخط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا، الذي يبلغ طوله حوالي 1207 كيلومترات ويمتد من فويبورغ الروسية بالقرب من مدينة سانت بيترسبورغ مروراً تحت بحر البلطيق وصولاً إلى مدينة غريفسوالد في شمال شرق ألمانيا، في العام 2010 وتكون قدرة النقل عبره 5.27 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً ترتفع تدريجياً إلى 55 مليار متر مكعب.

وقال ألكسندر رار الخبير الروسي في مجلس العلاقات الخارجية الألمانية ليونايتد برس انترناشونال الثلاثاء أنه لا يعتقد أن هناك شيئاً مريباً في مشروع أنابيب نقل الغاز.

وقال «أراد شرودر دفع المشروع من أجل مساعدة الاقتصاد الألماني وهو أراد دائماً دمج روسيا مع أوروبا». وأضاف «أما الروس، فأرادوا من ناحية أخرى إشراك شرودر في المشروع لكي يفوزوا بثقة الألمان في المشروع».

ويبدو أن هذه الثقة بدأت بالزوال إذ أن ستة من بين كل عشرة مواطنين ألمان يؤيدون فكرة إنشاء لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في المسألة، استناداً لأحدث استطلاعات الرأي. وقال رار «لقد قلل الجانب الروسي بشكل كبير من هذا المنحى».

ارتفاع معدل البطالة البريطاني لمستوى قياسي

■ لندن ـ رويترز: أظهرت بيانات صدرت امس الاربعاء أن معدل البطالة البريطاني ارتفع الى اعلى مستوياته في عامين ونصف العام فيما يعد دليلا آخر على ضعف سوق العمل.

وقال مكتب الاحصاءات الوطنية كذلك ان العلاوات الكبيرة في القطاع المالي دفعت متوسط معدل نمو الأجور للارتفاع بأكثر من المتوقع في الاشهر الثلاثة حتى شباط (فبراير). لكن البيانات لم تغير توقعات بأن يظل سعر الفائدة مستقرا عند مستوى 4,5 بالمئة لبضعة اشهر.

وقال المكتب ان عدد المطالبين باعانات البطالة في آذار (مارس) ارتفع بمقدار 12600 بالمقارنة مع توقعات المحللين بأن يرتفع بمقدار 6500. وعدلت بيانات شباط بالزيادة الى 19900 من 14600 وهو ما يشير الى ارتفاع أعداد المطالبين باعانات البطالة الى اعلى مستوياتها منذ كانون الاول (ديسمبر) عام 1992.

ورفع ذلك معدل البطالة المحسوب على اساس طلبات الاعانات الى ثلاثة بالمئة وهو أعلى معدل منذ تشرين الاول (اكتوبر) عام 2003.

الاتحاد الاوروبي يرد للدول الاعضاء 2,4 مليار يورو من المدفوعات الزائدة

■ بروكسل ـ رويترز: قالت المفوضية الاوروبية ان الاتحاد الاوروبي سيرد نحو 2,4 مليار يورو (2,9 مليار دولار) للدول الاعضاء في 2006 لان انفاق العام الماضي جاء أقل والايرادات جاءت أعلى مما كان متوقعا.

وقالت المفوضية وهي الذراع التنفيذية للاتحاد امس الاربعاء ان اجمالي المبلغ سيخصم من مساهمات الدول الخمس والعشرين الاعضاء في الاتحاد هذا العام.

وستدفع المانيا أكبر مساهم في ميزانية الاتحاد الاوروبي مبلغا يقل 496 مليون يورو عما كان مقررا هذا العام وستدفع بريطانيا مساهمة أقل بواقع 415 مليونا وفرنسا بمقدار 383 مليونا وايطاليا 314 مليونا واسبانيا 196 مليونا وهولندا 106 ملايين.

وكان من المقرر أن يساهم أعضاء الاتحاد الاوروبي بمبلغ 108,4 مليار يورو في الميزانية المشتركة هذا العام. ولا تسمح تشريعات الاتحاد الاوروبي لميزانية الكتلة بأن تتضمن فائضا أو عجزا. وقالت مفوضة الميزانية بالاتحاد الاوروبي داليا جرايبوسكيت ان أداء ميزانية 2005 بلغ أعلى مستوياته في ثماني سنوات مع تراجع الاموال غير المستخدمة تدريجيا من 11,6 مليار يورو في عام 2000 الى 2,7 مليار في 2004. وقالت جرايبوسكيت «نرد أموالا أقل الى الدول الاعضاء لاننا خططنا الميزانية بشكل أفضل وطلبنا أموالا أقل ابتداء».

الدولار يساوي 0,8255 يورو.

دراسة: نمو استهلاك الطاقة عالميا ابطأ من نمو الصناعة

■ الأمم المتحدة ـ يو بي آي: قال مسؤول رفيع في الأمم المتحدة إن أحدث دراسة عن التنمية المستدامة تظهر أن استهلاك الطاقة عالميا يتزايد بسرعة أقل من تنامي النشاط الصناعي والاقتصادي، وخصوصا ما يتعلق باستخدام الكهرباء.

لكن مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية خوسيه أنطونيو أوكامبو سارع إلى التوضيح أن «أقل من 20 % من المنشآت المنزلية في أفريقيا شبه الصحراوية تتمتع بالخدمة الكهربائية الحديثة، كما أن النسبة لا تزيد عن 40 % في جنوب آسيا». وقال أوكامبو للصحافيين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك إن التجمعات السكانية الفقيرة في الدول النامية «ما زالت تفتقر إلى خدمات الكهرباء».

وبحث أوكامبو وضع الكهرباء ليعطي مثالا عن حاجات التنمية المستدامة ضمن استعداد لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعقد اجتماعها الرابع عشر في الأول من ايار (مايو) المقبل، ويستمر حتى 12 منه.

وكتب أوكامبو في تقريره أن «استهلاك الطاقة ينمو عموما بسرعة أبطأ من النشاط الاقتصادي مع تحسن كفاءة الطاقة وانتقال اقتصادات إلى الصناعات والخدمات الأقل اتكالا على الطاقة المكثفة».

الاستثمارات التايوانية في القطاع الزراعي في الصين تجاوز الـ4 مليارات دولار

■ بكين ـ يو بي آي: قال مسؤول صيني امس الأربعاء أن التعاون الزراعي الصين وتايوان يشهد تطوراً متواصلاً، مشيراً إلى رجال الأعمال التايوانيين استثمروا في أكثر من 5 آلاف مؤسسة زراعية في صينية بمبلغ قارب الأربعة مليارات دولار أميركي، وذلك حتى نهاية العام 2005.

ونقلت وكالة الأنباء شينخوا عن رئيس دائرة شؤون تايوان وهونغ كونغ وماكاو في وزارة التجارة الصينية تانغ وي قوله إن التعاون والتبادلات الزراعية بين «الضفتين (الصين وتايوان) بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي وتحققت نجاحات في مجالات زراعة الأشجار المثمرة والخضروات والمزروعات الاستوائية وتربية المواشي والطب البيطري وغيرها».

وأضاف أن الصين أنشأت مناطق تجريبية للتعاون الزراعي بين الضفتين في مقاطعات فوجيان وهاينان وشاندونغ وهيلونغجيانغ وشنشي في عام 1997، كمنصات لدفع التبادلات والتعاون الزراعي، وأن هذه التبادلات تطورت إيضاً في قطاعات تربية المواشي والأسماك والصيد وتحويل المنتجات الزراعية وتداولها.

وأشار إلى أن مشاريع التعاون الزراعي بين «الضفتين» تتركز حالياً في المناطق الساحلية للبر الصيني حيث انشئت مناطق ومؤسسات زراعية نموذجية وحديقة تنمية للمزارعين التايوانيين ومراكز لمؤسسات تايوانية الاستثمار لمعالجة المنتجات الزراعية.